

الاتحاد الدولي للصحفيين يدين قرار المحكمة العليا بالحكم على صحفي مغربي بالسجن

ادان الاتحاد الدولي للصحفيين اليوم قرار المحكمة العليا المغربية برفض الاستئناف الذي تقدم به الصحفي مصطفى حرمة الله واجباره باكمال الحكم الذي صدر بحقه بالسجن لمدة سبعة اشهر بسبب قصته التي نشرها في صحيفة *الوطن الآن* وتضمنت مقتطفات من وثائق حكومية داخلية تتعلق بالامن والارهاب.

وقال جيم بوملحة، رئيس الاتحاد الدولي للصحفيين، "نحن غاضبون للغاية من هذا القرار الذي اتخذته المحكمة العليا، والذي قضى بارسال صحفي إلى السجن لأنه اعد تقريرا يتعلق بالمصلحة العامة، يجب ان يتم الإفراج عن مصطفى بشكل عاجل وان تتم تبرأته من كل التهم الموجهة له."

بتاريخ 17 تموز 2007 تم اعتقال مصطفى حرمة الله كاتب التقرير الصحفي الذي صدر بتاريخ 14 تموز والذي حمل عنوان "التقارير السرية التي حركة حالة الاستنفار في المغرب" وابراهيم أريري، مدير تحرير الصحيفة. بتاريخ 24 تموز تم توجيه التهمة لهما بأنهما نشرتا "تقاريراً سرية متعلقة بأسرار دفاعية". وتم لاحقا الافراج عن أريري بشكل مؤقت بينما ابقى مصطفى حرمة الله في السجن. وقد تم اثبات التهم الموجهة لهما بتاريخ 15 آب بأنهما قاما "بالتعامل مع مستندات مسروقة" وحكم عليهما بالسجن.

وكانت محكمة استئناف في الدار البيضاء قد خفضت الحكم الصادر على مصطفى حرمة الله بالسجن ثمانية اشهر إلى سبعة اشهر، كما وخفضت الحكم الصادر على أريري بالسجن لمدة ستة أشهر إلى خمسة أشهر مع وقف التنفيذ.

ويساند الاتحاد الدولي للصحفيين النقابة الوطنية للصحافة المغربية، عضو الاتحاد الدولي، في مطالبتها باطلاق سراح الصحفي مصطفى حرمة الله واسقاط التهم الموجهة له.

وقال جيم بوملحة بأنه "لا يجب ان يواجه الصحفيون احكاما بالسجن في قضايا الصحافة، ولا يمكن الادعاء بوجود حرية صحافة في المغرب في الوقت الذي تقوم به المحاكم بالقاء صحفيين في السجن لمجرد قيامهم بواجبهم."

للمزيد من المعلومات اتصل بالاتحاد الدولي للصحفيين : 003222352207
الاتحاد الدولي للصحفيين يمثل اكثر من 600000 صحفي في 120 بلدا حول العالم